المعلوم عند المحققين ان الابوة والبنوة امران اعتباريان لا
وجود لهما في الخارج عن الذهن واهل الاصول يجعلون اقسام
المنافات اثنين فقط سموا الصدين وسموا النقيضين ويجعلون
العدم والملكة داخلين في النقيضين والمضايفين داخلين في الصدين
ولهذا يجعلون المعلومات محصورة في اربعة المثلين والصدين
والخلافين والنقيضين لان المعلومين ان امكن اجتماعهما
فهما الخلافان والا فان لم يمكن مع ذلك ارتفاعهما فهما النقيضان
وان امكن مع ذلك ارتفاعهما فاما ان يختلفا في الحقيقة ام
لا الاول الصدان والثاني المثلان فخرج من هذا ان القسم الاول
من هذه الاقسام الخلافان وهما اجتماعهما وارتفاعهما كالسواد
والقعود والثاني النقيضان لا اجتماعهما ولا ارتفاعهما كوجود
زيد وعدمه والثالث الصدان لا اجتماعهما وقد يرتفعان كالحركة
والسكون فانهما لا اجتماعهما وقد يرتفعان لعدم محلهما الذي
هو الجسم والرابع المثلان لا اجتماعهما وقد يرتفعان كالبياض
واحتج اصحابنا على ان المثلين لا اجتماعهما لان المحل لو قبل المثلين
للزم ان يقبل الضدين فان القابل للشيء لا بد وان عنه او عن مثله او
ضده فلو قبل المثلين لجاز وجود احدهما في محل مع انتفاء الاخر في محله ضده

فيجمع الصدان وهو محال ص وهي العدم والحدوث وطرو العدم
س اعلم انه رتب هذه العشرين المستحيلة على حسب ترتيب
العشرين الواجبة فذكر ما ساني الصفة الاولى لم يعاني الصفة الثانية
وهكذا على ذلك الترتيب الى اخرها فالعدم يقابل الصفة الاولى
وهي الوجود والحدوث يقابل الصفة الثانية وهو العدم وطرو العدم
ويسمى الفناء يقابل الصفة الثالثة وهي البقاء واستحالة العدم عليه
تعالى يستلزم استحالة الصفتين الاخريين عليه جل وعز وهما
الحدوث وطرو العدم لان العدم اذا كان مستحيلا في حقه تعالى
لم يتصور لا سابقا ولا لاحقا ولهذا اعرف ان وجوب الوجود له
جل وعز يستلزم وجوب القدم والبقاء شارك وتعالى بعطف
البقاء والقدم على الوجود هما لكن من عطف الخاص على العام او
اللازم على الملزوم كعطف الحدوث وطرو العدم على العدم هنا
وانما لم يكتف بالاول في الموضعين لان المقصود ذكر الصفات
الواجبة والمستحيلة على التفصيل لانه لو اسقط فيها بالعام عن
الخاص وبالملزوم عن اللازم لكان ذلك ذريعة الى جهل كثير منها
لخفاء اللوازم وعشرة احوال الحرجان تحت كل منها وخطر الجهل في هذا
العلم عظيم فسعى الاعتناء فيه مزيد الاصلاح على قدر الامكان والاحتياط

Copyright © King Saud University